

دراسات في الحديث والمحدثين

[328] إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي تؤكد مشروعيتها وتفرض على المكلفين استعمالها في كل شيء يضطر إليه الإنسان من يخرق بين الأصول والفروع، إلا إذا توقف التخلص من ضرر المغير على قتل إنسان مثلاً، فلا تقية في مثل ذلك، لأنها شرعت للتخلص من الفرر، فإذا لزم من استعمالها ضرر مماثل أو أقوى من الفرر الذي توعد به الظالم فلا تحصل الغاية المطلوبة منها. وقد جاء في رواية شعيب الحداد عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر الباقر (ع) قال: إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فلا نقية حينئذ. وقد تحدث الفقهاء عن التقية في مختلف المواضيع من الفقه حسب المناسبات والفوا فيها الرسائل المستقلة التي تحدد موضوعها ومواردها، حسب الزمان والمكان والأشخاص. ومع أنها من الضرورات التي يفرضها العقل، بالإضافة إلى الشرع الذي حث عليها كتاباً وسنة، مع أنها كذلك فقد تعرض الشيعة منذ العصور الأولى لعنف الهجمات وأساء الاتهامات لأنهم يستعملونها حفظاً لدمائهم وصوناً لأعراضهم كما يلتجئ غيرهم لذلك عندما تلجئه الضرورات لمجارات الغير تهرباً من ضرره من حيث لا يشعرون. إن فكرة التقية ليست من مختصات الشيعة، ولا من مخترعاتهم، فالإنسان بطبعه مفطور على التهرب من الضرر بما يملك من الوسائل التي تهين له السلامة، وعندهما يرى نفسه عاجزاً عن دفعه بالقوة وبغيرها من وسائل الدفاع، يفطر إلى مجارات من يخاف ضرره والتسليم له في الفعل والقول، وقد أقر الإسلام هذا الأسلوب من أساليبه الدفاع عن النفس منذ أن بزغ فجره يوم كان المسلمون الأولون يتعرضون للآذى والتهذيب
